بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الغرف السعودية
Council of Saudi Chambers

الرقم: ش.غ/ ج/ ٣٠٤٥ التاريخ: ١٤٣٦/١٠/ ١٩هـ المرفقات: ١

سلمه الله

سعادة أمين عام الغرفة التجارية الصناعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أود الإفادة بأن مجلس الغرف السعودية تلقى خطابا من وزارة التجارة و الصناعة و المتضمن ما ورد لها من وزارة الخارجية عن نتائج مشاركة سفارة خادم الحرمين الشريفين في أستراليا بالجلسة التي أقامتها وزارة الخزانة الأسترالية في 1436/08/24هـ، حول **(التعديل على بعض قواعد الإستثمار الأجنبي في أستراليا في مجالي العقارات السكنية و الإستثمارات الزراعية)** و ذلك بحضور و مشاركة المستشاران بقسم الإستثمار الأجنبي السيد/ آدم مكريساك و السيد/ آندرو كالاوي. و ذلك في ستة عناصر أساسية يتم مباشرتها في 01 ديسمبر 2015م ما لم يتم النص على خلاف ذلك.

- مرفق مضمون القرارات المشار إليها حسب ما وردنا.

أمل التكرم بالإطلاع و إتخاذ ما ترونه مناسبا حيال إبلاغ المهتمين من رجال الأعمال من منتسبي غرفتكم الموقرة.

وتقبلوا أطيب تحياتي

الأمين العام بالإنابة

أحمد حسين السماعيل

هاتف: ٢٢١٢٢٢٢ (٠٠٩٦٦١) فاكس ٢٢١٢١١١ (٠٠٩٦٦١) ص.ب ١٦٦٨٣ الرياض ١١٤٧٤ المملكة العربية السعودية
Tel: +966 11 218 2222 Fax: +966 11 218 2111 P.O Box 16683 Riyadh 11474 Kingdom of Saudi Arabia
www.csc.org.sa, e: council@csc.org.sa, e: info@csc.org.sa

الغرفة التجارية الصناعية بالقصيم
(وارد عادي)
رقم القيد: ٣٦/١٥٥٢
التاريخ: ١٤٣٦/١٠/٢٠
المرفقات: ١

التعديل على (قواعد الإستثمار الأجنبي في أستراليا في مجالي العقارات السكنية و الإستثمارات الزراعية)

١- سيتم تعزيز الامتثال والتنفيذ لقواعد الاستثمار الأجنبي عن طريق نقل جميع وظائف العقارات السكنية إلى مكتب الضرائب الأسترالي من الآن وحتى ١ ديسمبر ٢٠١٥م، وذلك بتحسين الامتثال والانفاذ من خلال نظم مطابقة لبيانات متطورة وكوادر متخصصة.

٢- فرض عقوبات أكثر صرامة من شأنها أن تجعل من السهل ملاحقة المستثمرين الأجانب الذين يشكلون انتهاكاً لتلك القواعد من خلال الآليات التالية:

- استكمال العقوبات الجنائية القائمة وذلك بزيادتها (من ٨٥,٠٠٠ مليون دولار استرالي إلى ١٢٧,٥٠٠ مليون دولار استرالي للأفراد)، وأوامر سحب الاستثمارات بعقوبات مالية مدنية واشعارات بالمخالفة للانتهاكات الأقل خطورة من قواعد العقارات السكنية.
- الطرف الثالث الذي يساعد المستثمر الأجنبي لاختراق القواعد سوف يكون الآن خاضعاً لعقوبات مدنية جنائية.
- سوف تطبق فترة عقوبة مخففة حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٥م لتشجيع المستثمرين الذين انتهكوا القواعد ليأتوا طوعاً بدون ملاحقة.

٣- رسوم الطلب وذلك لضمان ان دافعي الضرائب الأسترالية لم يعد عليهم تمويل تكلفة إدارة فحص طلبات الاستثمار الأجنبي.

٤- زيادة التدقيق حول الاستثمار الأجنبي في المجال الزراعي:

- تم تخفيض سقف استكشاف الأراضي الزراعية ابتداءً من ١ مارس ٢٠١٥م (من ٢٥٢ مليون دولار استرالي إلى ١٥ مليون استرالي).
- سيتم تخفيض سقف الاستثمار في الصناعات الزراعية كذلك من ٢٥٢ مليون دولار أسترالي إلى ٥٥ مليون دولار استرالي.

٥- زيادة الشفافية في مجال الملكية الأجنبية في استراليا من خلال سجل شامل للأراضي من خلال ما يلي:

- سيتم إنشاء سجل للأراضي الزراعية مع المعلومات المقدمة مباشرة إلى مكتب الضرائب الأسترالي من قبل المستثمرين ابتداءً من ١ يوليو ٢٠١٥م.
- الحكومة ماضية في مفاوضات مع حكومات ولايات الأقاليم لاستخدام بيانات سندات ملكية الأراضي الخاصة بهم لتوسيع السجل ليشمل جميع الأراضي (بما في ذلك العقارات السكنية).

٦- ستقوم الحكومة بإجراء المزيد من المشاورات بشأن الخيارات لتبسيط النظام في إطار الاستثمار الأجنبي الأكثر حداثة والأكثر بساطة.

وأشار السيد/ آدم إلى أن كبار المستثمرين في أستراليا هم من (الولايات المتحدة الأمريكية – بريطانيا – اليابان – الصين – سنغافورا – كندا – المانيا – وكوريا الجنوبية) كما ذكر أن السبب في الانخفاض الكبير في حجم الاستثمارات الأجنبية القصد منه إخضاع المستثمرين الأجانب للتقييم من قبل مجلس المراجعة الخارجية (FIRB) ولزيادة المعرفة بهم.